التّواصُلُ الأدَبِيّ

مجلة نصف سنويّة محكّمة ومفهرسة

تعنى بقضايا الأدب العام والمقارن والنّقد والتّرجمة

تصدر عن مخبر الأدب العام والمقارن
جامعة باجي مختار / عنابة (الجزائر)

العدد الثّاني عشر ديسمبر 2018

رت م د: ISSN: 1112-7597 / رت م د إ: EISSN 2588-2333
رقم الإيداع: Dépôt légal: 2007-4999

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار – عنابة –
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

التواصل الأدبي

مجلة نصف سنوية محكّمة ومفهرسة
تعنى بقضايا الأدب العام والمقارن والنقد والترجمة
تصدر عن مخبر الأدب العام والمقارن

إدارة المجلة: أ.د. عبد المجيد حنون
رئيسة التحرير: د. سامية عليوي

أمانة التحرير:
- د. سامية عليوي
- د. خضرة حمراوي
- أ. سليم لسود

منشورات مخبر الأدب العام والمقارن

العدد الثاني عشر ديسمبر 2018

ر ت م د: ISSN: 1112-7597 / ر ت م د إ: EISSN 2588-2333
رقم الإيداع: Dépôt légal: 2007-4999

العنوان: مخبر الأدب العام والمقارن

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار / عنابة

ص.ب. 12 عنابة – 23000 / الجزائر

الموقع الإلكتروني: llgc.univ-annaba.dz

البريد الإلكتروني: ettawassol.eladabi@gmail.com

التّرقيم الدّولي الموحّد للمجلّات: ISSN 1112-7597

ر. ت. م. د.إ: EISSN 2588-2333

رقم الإيداع القانوني: Dépôt légal: 2007-4999

الهيئة الفخرية:

1/ أ.د. مختار نويوات (جامعة باجي مختار – عنابة–)/ الجزائر

2/ أ.د. بيار برونال (جامعة الصوربون)/ باريس

3/ أ.د. حسام الخطيب (جامعة قطر)/ قطر

4/ أ.د. يوسف بكار (جامعة اليرموك)/ الأردن

5/ أ.د. عز الدين المناصرة (جامعة فيلادلفيا)/ الأردن

لجنة العدد العلمية:

1– أ.د. عبد المجيد حنون (ج. عنابة) / الجزائر

2– أ.د. محمّد إبراهيم حوّر (الجامعة الهاشميّة)/الأردن

3– أ.د. صالح ولعة (ج. عنّابة) / الجزائر

4– د. محمود عبد الغفار غيضان (ج. القاهرة)/ مصر

5– أ.د. رشيد شعلال (ج. عنابة) / الجزائر

6– أ. د. عبد الحليم حسين الهروط (ج. العلوم الإسلامية العالمية) / الأردن

7– أ.د. عبد الرّحمن تيبرماسين (ج. بسكرة)/ الجزائر

8– د.عباس يداللهي فارساني (ج. تشمران–الأهواز)/ إيران

9– أ.د. صالح بورقبي (ج. عنّابة) / الجزائر

10– أ.د. نادية هناوي سعدون (ج. المستنصرية)/ العراق

11– أ. د. مليكة بن بوزة (ج. الجزائر 2) / الجزائر

12– أ.د. هالة بن مبارك (ج. تونس) / تونس

13– د. نصر الدّين بن غنيسة (ج. بسكرة) / الجزائر

14– د. أحمد يحي علي (ج. عين شمس–القاهرة)/ مصر

15– أ.د. بشير إبرير (ج. عنابة)/ الجزائر

16– أ.د. بينيديكت لوتولبي (ج. لاريونيون)/ فرنسا

17– د. حميد بوحبيب (ج. الجزائر 2) / الجزائر

18– د. ن. شمناد (جامعة كيرالا)/ الهند

19– أ.د. وحيد بن بوعزيز (ج. الجزائر 2) / الجزائر

20– أ.د. حيدر غيلان (جامعة صنعاء)/ اليمن

21– أ.د. رشيد قريبع (ج. قسنطينة)/ الجزائر

22– د. حافظ عبد القدير(ج. بنجاب– لاهور)/ باكستان

23– أ.د. حفيظ ملواني (ج. البليدة) / الجزائر

24– أ.د. محمّد القرعان (ج. اليرموك)/ الأردن

25– د. سميرة صويلح (ج. عنابة)/ الجزائر

26– أ.د.محمود علي حسينات (ج. اليرموك) / الأردن

27– أ.د. عباس بن يحي (ج. المسيلة) / الجزائر

28– أ.د. مايا بوطغو (ج. فرجينيا)/ الولايات المتحدة الأمريكية

29– د. جلال خشّاب (ج. سوق أهراس) / الجزائر

30– أ.د. مصطفى كيحل (ج. عنّابة) / الجزائر

31– د. مديحة عتيق (ج. سوق أهراس) / الجزائر

32– د. فلة بن عابد (ج. عنّابة) / الجزائر

33– د. آمنة بن منصور (ج. عين تيموشنت)/ الجزائر

34– د. محمّد بكادي (م.ج. تامنغست) / الجزائر

35– د. سامية عليوي (ج. عنّابة) / الجزائر

شروط النشر في المجلة

الشّروط الشّكليّة:

1. يُكتب البحث وفق النّموذج* المعدّ سلفًا، بعد تحميله من صفحة المجلة على البوابة الإلكترونية للمجلّات العلميّة (ASJP) من خلال النّقر على خانة "تعليمات للمؤلّف".
2. يُكتب البحث في نسخة إلكترونيّة بصيغة word في صفحة مقاسها (16×24 سم)، مع أطراف هامشية للصفحة على الشكل التالي: 2.5 سم من أعلى الصفحة، و2سم من أسفلها وعن يمين وشمال الصفحة.
3. لا يجب أن يتجاوز حجم المقال الـ25 صفحة و لا يقلّ عن 15 صفحة.
4. تكتب البحوث العربية بخط (Traditional Arabic) حجم16، والهوامش14، أمّا البحوث الأجنبية، فتكتب بخط (Times New Roman) مقاس14، والهوامش12.
5. تكون الهوامش آليّة وفي آخر المقال، ويوضع رقم الهامش في المتن بين قوسين مرتفعًا عن سطر الكتابة، أما في الحاشية فيكون رقم الهامش من غير قوسين وفي مستوى سطر الكتابة.
6. تكون المسافة بين الأسطر في المقالات المكتوبة بالعربية 1 سم، أمّا البحوث المكتوبة باللغتين الفرنسيّة أو الإنجليزيّة فتكون المسافة 1.15 سم.
7. يُرفق البحث بملخّص عربي، وبملخّص بإحدى اللّغتيْن: الفرنسية أو الإنجليزية، (لا يقل عن خمسة أسطر ولا يزيد عن العشرة)؛ تحدّد فيهما الإشكالية وأهمّ العناصر والنتائج؛ ويُرفق الملخّص بكلمات مفتاحية لا تقلّ عن خمس كلمات ولا تتجاوز العشرة.
8. تُخصّص الصّفحة الأولى من المقال لكتابة العنوان بالبنط العريض (بحجم 20 إن كان بالعربيّة و18 إن كان بغيرها) وسط السّطر، ويكون تحته من جهة اليسار اسم المؤلّف (اسم ثلاثي على الأكثر)، ثم تحته اسم المؤسّسة أو الجامعة التي ينتمي إليها الباحث، ويليه البريد الإلكتروني.
9. باقي الصّفحة الأولى يخصّص لكتابة الملخص باللّغتين جنبًا إلى جنب (كما هو موضّح في النّموذج المرفق)* بحجم خط 12 بالعربية و 11 بالأجنبيّة، ثمّ الكلمات المفتاحيّة.

10. تكتـب العنـاوين الرّئيسيّـة في المقـال بحجـم 16 (غليـظ Gras) مـن أوّل السّـطر، أمّـا العناوين الفرعيّة فتُزاح عن أوّل السّطر بمسافة 1 سم، وتكتب بحجم 14 (غليظ Gras).

11. إن كان المقال يحتوي على أشكال وجداول فالأوْلى أن تكون في شكل صورة لتفادي وقوع أي خلل، وإلّا فتوضع في آخر المقال مع وضع علامة للإحالة عليها.

12. لا يترك فراغ قبل الفاصلة والنّقطة وعلامات التّعجّب والاستفهام، ويكون الفراغ بعدها وجوبًا، كما لا يترك فاصل بين الواو وما بعدها.

13. يكون رأس الصفحة آليًّا ومتمـايزا بين صفحة فرديّة وزوجية كما هو مبيّن في النموذج المرفق*. يكتب في رأس الصفحة الأولى اسم المجلة ورقم العدد وسنة الإصدار...، وفي التالية يكتب اسم صاحب المقال (اسم ثلاثي على الأكثر) وعنوان البحث (مختصرا).

الشّروط الموضوعيّـة:

1. تنشـر المجلة البحوث والدّراسـات العلمية الأصيلة التي تعنى بقضـايا الأدب العـام والمقـارن والنقد والترجمة، شريطة ألاّ تكون منشورة بأيّة صيغة كانت، أو مقدّمة للنّشر.

2. يُرفق المقـال بتعهّـد موقّـع من طـرف المؤلّـف يؤكّـد عـدم نشر المقـال، أو تقديمه للنّشـر في أيّة جهة أخرى.

3. تنشر المجلة البحوث باللّغة العربية أساسا، وباللّغتيْن: الفرنسية أو الإنجليزية.

4. تُنشر المقالات المترجمة شرط أن ترفق بالنّص الأصلي.

5. يتحمّل الباحث مسؤولية تصحيح بحثه وسلامته من الأخطاء.

6. تخضع كلّ البحوث للتّحكيم العلمي، ويخطر الباحث بالنّتائج.

إجراءات النّـشر:

1. لا تعبّر المقالات بالضرورة عن رأي المجلّة.

2. يخضع ترتيب الموضوعات لاعتبارات فنّية لا غير.

3. لا يشترك في المقال الواحد أكثر من مؤلّفين اثنين (02).

4. لا تُعاد البحوث إلى أصحابها نُشرت أم لم تُنشر.
5. لا يحقّ للباحث الذي نُشر مقاله بالمجلّة أي يُعيد نشره مرّة أخرى بأيّ صيغة كانت، إلّا بإذن كتابي من رئيس التّحرير.
6. حقوق النّشر والطّبع محفوظة لمجلّة "التّواصل الأدبي" ولجامعة باجي مختار/عنّابة.

* ترسل البحوث على عنوان المجلّة عبر البوّابة الجزائريّة للمجلات العلمية (ASJP) بصفة حصرية، عبر هذا الرّابط:

http://www.asjpcerist.dz/en.PresentationRevue/82

* للاستفسار الرّجاء التّواصل عبر البريد الإلكتروني للمجلّة:

ettawassol.eladabi@gmail.com

تقييم المقالات:

1. تُعرض المقالات على للتّحكيم السّري عبر البوابة الجزائريّة للمجلّات العلميّة حصرًا.
2. كلّ مقال لا يحترم الشّروط الشّكليّة في كتابته يتمّ رفضه تلقائيا ولا يحال على التّحكيم.
3. في حال استيفاء المقال لشروط النّشر، تقوم هيئة التّحرير باختيار محكّميْن اثنين، وقد تستعين بثالث لترجيح أحد الرأييْن إن كان بينهما اختلاف في قرار القبول أو الرّفض.
4. تكون ملاحظات المحكّمين إمّا بالقبول، أو بالقبول مع تعديل كبير أو بسيط، أو بالرّفض.
5. لهيئة التّحرير صلاحيّة قبول أو رفض أيّ مقال أو بحث دون إبداء الأسباب، وذلك وفق ما تقتضيه الموضوعيّة العلميّة.

أحكام ختامية:

1. العضوية في إدارة المجلة طوعية.
2. النشر في المجلة مجاني.
3. لا يُدفع للباحث مكافأة عن نشر بحثه في المجلة.

الـفـهــرس

المـوضوع الصفحة

الافتتاحية 08-10
الدّكتورة: سـامـيـة عـلـيــوي

1. د/ علاء عبد المنعم إبراهيم 11- 68

شعريّة الاغتراب في رواية "بروكلين هايتس" لميرال الطحـاوي

2. د/ نصر الدين بن غنيسة ..... 69 - 97

نحو قراءة لإشكاليّة الهويّة والذات في الفكر الحداثي الغربي

3. أ/ ربيحة اعمارة و أ.د/ هداية مرزق ..... 98 - 119

الأدب النّسوي وإشكاليّـة التسمية:
مقاربة مفهومية لأنساق المصطلح المعرفيّة

4. د/ حسين تروش ..... 120 - 144

الذات وخطاب الأزمة في الشّعر الجزائري المعـاصر

5. أ/ نهـاد مسـعـي ..... 145 - 174

التهافت الأنـثـوي والتجاوز النّسقي في قصيدة النّـثر الجزائريّـة

6. أ/ أسماء بن قـلـح ..... 175 - 192

المبادئ التخاطبية بين الالتزام والخرق في الليلة الثامنة
من مناظرة السيرافي النحوي ومتىّ بن يونس المنطقي.

7. أ.د/ نـادية هـنـاوي ..... 193 - 232

معاينة في موسوعة السّرد العربي (القسم الـثـانـي)

الكلمة الافتتاحية

نستقبل عددنا الثّاني عشر مع مطلع العام الجديد 2019، بعد أن بزغ من مجلّة ﴿التّواصل الأدبي﴾ أحد عشر كوكبا أضاء بمقالات الباحثين الذين اختاروها منبرا وبجهود خبرائها الذين أرادوها في أرقى مستوى وفي أبهى حلّة.

تطالعون في العدد الثّاني عشر من مجلّتكم سبع مقالات تنوّعت بين الدّراسات النّظرية والتّطبيقية في أجناس أدبية مختلفة.

نفتتح عددنا هذا بمقال عن رواية الكاتبة ميرال الطّحاوي، بعنوان "**شعرية الاغْتِرَاب فِي رِوَايةِ 'بروكْلِين هَايتس' لِمَيرال الطَّحاوي**"، عرض فيه صاحبه بحثه عبر أربعة محاور هي: انفتاح السرد.. البنية الدائرية. ب.النص المؤنث.. احكي يا شهرزاد. ج. الفضاء الزماني.. الاستعارة الكبرى. د. اللغة وتجليات الاغتراب.

أمّا المقال الثّاني، فيحمل عنوان "**إشكالية الهوية والذّات في الفكر الحداثي الغربي**"، يقدّم فيه صاحبه هوية الإنسان الحداثي من وجهة نظر الفردانية التي أفرزتها الحداثة الغربية المؤمنة بالمستقبل، وبالعلم والتكنولوجيا، وتتولى الدراسة طرح قضية بناء الهوية القائم على المنافسة كظاهرة ارتبطت بالعصور الحديثة التي سعت فيها الحداثة إلى ضمان فردية الإنسان واستقلاليته وحريته، بالتالي مسؤوليته عن أفعاله؛ كما نقرأ مقالا نظريا آخر حول "**الأدب النسوي وإشكالية التسمية: مقاربة مفهومية لأنساق المصطلح المعرفية**"، سعت فيه الباحثتان إلى الحفر في مفاهيم المصطلح وإشكالية تسمية الأدب النّسوي التي تباينت من دارس إلى آخر.

أمّا في الدّراسات التّطبيقية، فنقرأ مقالا بعنوان "**الذّات وخطاب الأزمة في الشّعر الجزائري المعاصر**"، يسعى فيه الباحث إلى الكشف عن (الذّات والكتابة) وعلاقتهما بالوجود، مركّزا على حضور هذه الثنائية في الشعر الجزائري المعاصر، وفي شعر الأزمة الوطنية على وجه الخصوص.

كما نقرأ مقالا حول قصيدة النّثر بعنوان "**التّهافت الأنثوي والتّجاوز النّسقي في قصيدة النّثر الجزائرية**"، سعت صاحبة المقال إلى ملامسة فضاءات قصيدة النّثر النّسوية لدى الشّاعرة الجزائرية والولوج إلى مغاليقها النّصية، من خلال استنطاق عدد من دواوين الشّاعرات الجزائريات المتمرّدات على سلطة الفحولة من خلال قصيدة النّثر التي وجدن فيها متنفّسا وتمرّدا.

كما نقرأ مقالا آخر بعنوان " **المبادئ التخاطبية بين الالتزام والخرق في الليلة الثامنة من مناظرة السيرافي النحوي ومتّى بن يونس المنطقي**"، تسعى فيه صاحبته إلى الوقوف على مدى التزام أبي حيان التوحيدي –في حواره مع الوزير– بقوانين الخطاب الصريح وقواعده، وبيان كيفية خرق القوانين المتعارف عليها، بالانصراف من القول المباشر (الصريح) إلى اللامباشر (الضمني) وما إذا كان استخدامه الضمني بغرض تمرير متضمنات القول المقصودة.

أما آخر مقال، فهو قراءة في كتاب عبد الله إبراهيم بعنوان "**معاينة في موسوعة السّرد العربي**"، الذي وقفت فيه الباحثة محلّلة "الموسوعة" بغية التقييم ودراسة الإشكالات التي تطرحها، وهو القسم الثّاني من "الدّراسة" التي نُشر القسم

الأوّل منها في العدد الحادي عشر، ويتمحور هذا القسم حول ثلاثة محاور كبرى: التمحل النقدي، التمثيل، والسرد الكثيف.

جاء ترتيب المقالات لاعتبارات تقنية لا غير.

وفي مرفئها الثّاني عشر، استطاعت ﴿التّواصل الأدبي﴾ أن تجد لها مكانا في قاعدة بيانات "المنهل"، لتوسّع دائرة قرّائها، وتصل بمقالات من اختاروها منبرا إلى أقاصي الأرض، فهنيئا لكتّابنا –أوّلا–، وهنيئا لخبرائنا –ثانيا–، وهنيئا لفريق التّحرير –ثالثا–، وهنيئا لقرّائنا أوّلا وآخرا بهذا الإنجاز.

وإذ تقف ﴿التّواصل الأدبي﴾ في هذا العدد لتحيّي طاقمها العلمي الذي يحرص في كلّ عدد على أن تخرج المجلّة في أرقى مستوى وأبهى حلّة، وتشكر من وضعوا ثقتهم فيها، لا تنسى أن تشكر مرّة أخرى ودائما جنديّ الخفاء الذي لا يني ولا يتوانى في إخراج كلّ عدد بوجه جديد يليق بالمجلّة شكلا ومضمونا.

د. سامية عليوي

المبادئ التخاطبية بين الالتزام والخرق في الليلة الثامنة من مناظرة السيرافي

النحوي ومتىّ بن يونس المنطقي.

تاريخ الإرسال: 2018/05/16
تاريخ القبول: 2018/11/02

أ/ أسماء بن قلح
جامعة محمد خيضر / بسكرة
البريد الإلكتروني: joodajooda29@yahoo.com

الملخّص:

يتألف كتاب "الإمتاع والمؤانسة" من مجموعة مواضيع تنحصر اغلبها وتتردد بين مسائل أدبية ولغوية وفلسفية أو علمية وهي نتاج لمساءلات الوزير للتوحيدي، الذي وجب عليه الإجابة والارتجال والاستغوار في ذاكرته حتى يقيم المناظرة ويأتي بالحجّة ويدّعم بالبرهان الذي يؤكد أطروحته وينفّد رأي الآخر، وانمّا يكون ذلك بالمنطق البرهاني، وبمبدأ المحاججة، واعتماد مبادئ الخطاب المختلفة، التي تحقق للخطاب مصداقيته وقيمته.

وإنّ الهدف من هذا المقال، هو معرفة مدى التزام أبو حيان التوحيدي بقوانين الخطاب الصريح وقواعده مع الوزير، وبيان كيفية خرق القوانين المتعارف عليها، بالانصراف من القول المباشر (الصريح) إلى اللامباشر (الضمني) وهل كان استخدامه الضمني بغرض تمرير متضمنات القول المقصودة.

الكلمات المفتاحيّة:

المحاججة، المناظرة، الخطاب.

Abstract:

The book Al-Imtâ' wa-l-mu'ânasa is composed of a series of topics, most of which are confined to literary, linguistic, philosophical or scientific issues, which are the product of the minister's questions to Al-Tawhidi. He had to answer, improvise, and recall his memory until he establishs the debate, brings the evidence that confirms his opinion and refutes the opinion of the other through the logic of argument, the principle of rhetoric and the adoption of the principles of different discourse that achieve the credibility and the value of the discourse.

The purpose of this article is to clarify the extent to which Abu Hayyan Al-Tawhidi was committed to the explicit laws of the speech and its rules with the minister, and to explain how the conventional laws were violated by abandoning the direct (explicit) statement to the indirect (implicit) one and if he used the implicit discourse to pass the intendedstatement.

Mots clé/Key words:

Rhetoric, Debate, Discourse

تمهيد:

كتاب «الإمتاع والمؤانسة» مجموعة من الرسائل والمناظرات، ألّفها أبو حيان التوحيدي بحضور صديقه أبي الوفاء المهندس، والوزير أبي عبد الله العارض، فسامر التوحيدي الوزير سبعا وثلاثين ليلة يحادثه فيها، ويطرح عليه الوزير مسائل عدّة فيجيب عنها أبو حيان.

إنّ المناظرات التي حواها الكتاب تعكس تطور الحياة الفكرية وارتقاء العقل[1]، إلاّ أنّ الجو السياسي كان فوضويا ومضطربا، ففي القرن 4هـ عرفت الدولة العبّاسية انقساما فذاعت الفتنة وانشطرت الخلافة إلى دويلات يحكمها أمراء.

وفي خضّم الانحطاط السياسي كان هناك رقي في الحياة العقلية، فقد نتج عن تفكك الدولة العبّاسية، أنْ عمد أمراء الدول الصغيرة، سواء لأسباب سياسية، أم بدافع حب الظهور إلى تشجيع العلماء، وتقريب الفئة الممتازة من الأدباء والشعراء والعطف والجود عليهم.

واستمرت الحركة العلمية –التي ظهرت زمن المأمون– سيرها المطّرد، وظلّ العرب عاكفين على الإفادة من التراث الضخم الذي خلّفته جهود العلماء والمترجمين في العصور السابقة[2].

وشكّل القرن 4هـ آخر حلقات الترجمة، إذ تم التّعرف على ما تبقى من روافد الفكر من تراث الفرس والهند واليونان، وقد هدأت بعد ذلك عواصف الترجمة، لتنصرف العقول إلى استيعاب ما تناقلته الأجيال من ذلك التراث[3]. نظرا للظروف السياسية المتقلبة، والحياة الاجتماعية المضطربة التي سادت الدولة العبّاسية في هذا القرن، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من ميلاد تحفة فنية ألّفها التوحيدي، الذي شاع نجمه بالرغم من أفول دولته، وكأن العظماء لا يولدون إلاّ في أوقات تراجع سلطة دولهم، فقد شهد القرن 4هـ تقلبات عدّة، إلاّ أنّ الرقي الفكري والعمق الفلسفي لم تشبه شائبة.

« فالإمتـاع والمؤانسـة» وليـد نفـس مفكـرة، وعقـل فلسـفي، ونظـرة متبصّـرة للحيـاة، استقت مصـادر معرفتهـا مـن تفاصيل الحيـاة المعيشـة، والشـريعة الإسـلامية، والمنطق.

و ورد «الإمتاع والمؤانسة» في ثلاثة أجزاء، ويعدّ بحق من أهم كتب التوحيدي، وأجّلها خطرا، وتولى طبعه وتحقيقه أحمد أمين، وأحمد الزين، وقد ضّم أحاديث شتى سامر بها التوحيدي الوزير البويهي ابن العارض، وقد قسّم كتابه إلى أربعين ليلة على شاكلة ألف ليلة وليلة، مع الفرق بين الكتابين ذلك أنّ موضوعات الإمتاع عقلية وواقعية، وموضوعات ألف ليلة و ليلة قصصية خيالية[4].

ويتألف «الإمتاع » من مجموعة مواضيع، تنحصر أغلبها وتتردد بين مسائل أدبية ولغوية وفلسفية أو علمية، وقد قسّم أبو حيّان كتابه إلى ليال، فكان يدون في كل ليلة ما دار فيها بينه وبين الوزير على طريقة «قال لي» و«سألني» و«قلت له» و«أجبته». وكان الذي يقترح الموضوع دائما هو الوزير ابن العارض[5]. ويجيب أبو حيّان على أسئلته، ويستطرد الوزير في السؤال والتوحيدي في الإجابة حتى ينتصر الرأي الصواب.

وفي الغالب كانت أسئلة الوزير مباغتة لأبي حيّان، الذي استعان بثقافته، ورجحان رأيه، في الإجابة عن أسئلة الوزير. كما طلب منه مرة المفاضلة بين العرب والعجم مما دعاه إلى الخوض في قضايا الحضارات القديمة، والفلسفة التاريخية، وأخرى إلى البحث في موضوع الإرادة والاختيار والحساب والبلاغة، والنظم والنثر، وقد يطلب ابن العارض من محدثه أن تكون فاتحة الحديث منه، أو يدفع له إليه برقعة فيها أسئلة تقتضي التفكير واستشارة أرباب المعرفة[6].

وكان التوحيدي يرسل هذه الأحاديث إلى صديقه أبي الوفاء، طالبا منه أن تبقى طي السرّ حتى لا يؤذيه أشخاص من رجالات الدولة، الذين وردوا في كتابه،

فقال: « وأنا أسألك ثانية على طريق التوكيد، كما سألتك أولاً على طريق الاقتراح، أن تكون هذه الرسالة مصونةً عن عيون الحاسدين العيّابين، بعيدة عن تناول أيدي المفسدين المنافسين، فليس كل قائل سيلم، ولا كل سامع ينصف، ولا كلّ متوسط يصلح، ولا كلّ قادم يفسح له في المجلس عند القدوم»[7].

و«للإمتاع » ناحية أدبية لا تقّل متعة من الناحية العقلية، تتجلّى في الأحاديث التي جرى فيها ذكر حوادث وقعت في بغداد، أو التي وصف فيها التوحيدي ما رأى وسمع في الشعبية، أو التي انتقد فيها معاصريه وذوي السلطان نقدا التزم فيه أبعد حدود الصراحة بعد سقوط الكلفة بينه وبين الوزير[8]. إنّ هذه المناظرات تدلّ على شيئين:

أولهما: اتساع ثقافة الوزير ابن العارض وعمق تفكيره، ورأيه الحكيم، ونظرته العقلية للحياة، فعلى الرغم من تولّيه منصبا سياسيا إلاّ أنّ ذلك لم يصرفه عن تلبية احتياجاته الفكرية.

ثانيهما: حدّة ذكاء التوحيدي، والحضور القوي لبديهته، وغزارة ثقافته، وقوة ذاكرته.

جمع «الإمتاع والمؤانسة» بين مواضيع شتى بين العلم والجهل وبين الفطنة والغفلة وبين الجدّ والهزل. ويمكننا إرجاع هذا التعدد إلى الخصوصية المميزة لهذا العصر، حيث ازدهرت الحياة الثقافية، وانتعشت حركة التأليف، وانتشرت المجالس العلمية والأدبية، في بلاطات الأمراء والوزراء التي ضمت العديد من الفلاسفة والشعراء والنحويين والفقهاء، فشهد المجلس مختلف المعارف، وعلت الأصوات فكلّ عالم يدافع عن فكرته ويصرّ عليها حتى يثبتها أو يقتنع برأي خصمه وذلك بعد أن يفصل بينهما حكم، غالبا ما يكون صاحب المجلس.

1- مبـدأ التعـاون Principe de coopération:

وقد بلوره «غرايس» في كتابه «المنطق والحوار» «logique et conversation» سنة 1967م، ومفاده أنّه يجب على أطراف التخاطب أن تتعاون فيما بينها حتى يحصل الغرض المطلوب : الفهم والإفهام[9].

إنّ مبدأ التعاون يقوم على شرط أساس، مؤداه أن يتعاون كل من المرسل والمرسل إليه، حتى تحصل الإفادة الخطابية (التواصل)، وذلك أن يسعى المرسل إلى إيضاح قصده للمرسل إليه، وأن يعمد المرسل إليه بدوره إلى فهم قصد المرسل من خلال تأويل كلامه. « فإنّ التداولية، وبحسب بعض الاعتبارات هي دراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد في الخطاب، ومن أبرز الخطابات التي تدلّ على ذلك، تلك الخطابات التي تشتمل على الأفعال اللغوية سواء أكانت تقف عند المستوى الإنجازي أم تتجاوزه إلى المستوى التأثيري»[10].

فالقصد يقوم على تمثيله العملي المتجلي في أفعال الكلام، التي تكون بقصد إنجازي أو بقصد التأثير في اعتقادات الغير.

والكلام لا يكون إلاّ مع وجود القصد، وصيغته هي:« الأصل في الكلام القصد»[11].

فقول القائل لا يمكن أن يفيد إلا إذا قصد القائل الأمور الثلاثة الآتية:[12]

1- أن يدفع قوله إلى نهوض «المقول له» بالجواب.

2- أن يتعرف «المقول له» على هذا المقصد.

3- أن يكون انتهاض «المقول له» بالجواب مستندا إلى تعرفه على قصد «القائل».

فطه عبد الرحمن يشترط في إفادة قصد قول القائل ثلاثة أمور هي: أن يقصد المرسل بسؤاله إجابة من المرسل إليه، وأن يحاول المرسل إليه معرفة ما رمى إليه المرسل من سؤاله للإجابة عنه، وأن يتعاون كل من المرسل والمرسل إليه لفهم كل منهما قصد الآخر، وهذا ما أشار إليه «غرايس» في نظريته التخاطبية التي تقوم أساسا على التعاون بين قصد طرفي الخطاب أثناء التخاطب، حتى تتحقق الفائدة الكلامية وهي الإبلاغ. ويتوجّب على المرسل انتقاء استراتيجية معينة تكون كفيلة بنقل قصده إلى المرسل إليه حتى يتوضّح المقصد ويفهم الخطاب.

يقول إدريس مقبول: « [...] ولما كانت القصود والاعتقادات من البنية النفسية structure psychique للمتكلّم بها وهي لا تظهر إلاّ بالقول سميت قولا إذ كانت سببا له وكان القول دليلا عليها [...]، وكما لا يستطيع المتكلم التواصل مع غيره من غير أن يفهم المخاطب قصده، لا يستطيع هذا القصد نفسه من غير عبارة، فهو مفتقر إلى ما به يكون ظهوره، فيكون "معنى الشيء" هو ما يقصد به ويراد منه»[13].

والاهتمام بالقصد هو أساس نظرية «غرايس» لتأسيس مبدأ التعاون، فيعبّر المرسل عن قصده بما يتلاءم وتلك القواعد تارة، وبخرقها وتجاهلها تارة أخرى، وعبّر عنه «غرايس» «بمعنى المتكلّم»، ويمكن أن يتأوّله المرسل إليه من طريق الافتراض بأنّ المرسل تلفّظ بالخطاب وفق ما يقتضيه مبدأ التعاون[14]. « فغرايس» يرى أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل هدفه الأكبر إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال يتحدد في القيمة اللفظية[15]، وما يقصد وهو ما يريد أن يبلغ السامع على نحو غير مباشر، وذلك من طريق بعض القرائن الاستدلالية، التي يستعين بها حتى يصل إلى قصد المتكلّم.

فالتفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار، وهو ما يتطلب أن يكشف المتحاورون عن مقاصدهم أو على الأقل التوجّه العام لهذه المقاصد.

يرى مسعود صحراوي أنّ إخفاق التواصل، في حالة الاستدلالات المضمنة، في الاستلزامات الحوارية يعود في الأساس إلى أنّ المتخاطبين يشتركون في هذه المقدمات ويسندون إليها قيمة الصدق والكذب[16]، بحسب مرجعياتهم الفكرية والاجتماعية وبعد تحديد غرايس للمبدأ العام (التعاون) عمد إلى تفييئه إلى أربعة مبادئ Maximes هي:

1- مبدأ الكم Quantité :

تخص كمية الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية وتتفرع[17] إلى:

* لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.

* لا تجعل إفادتك تتجاوز حدّ المطلوب[18].

2- مبدأ الكيف Qualité :

* لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

3- مبدأ المناسبة Relation:[19]

* اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

4- مبدأ الطريقة Modalité: [20]

*كن واضحا ومحددا، فتجنب الغموض، وتجنب اللبس، وأوجز رتب كلامك.

إذا احترمت هذه المبادئ بالإضافة إلى المبدأ العام، سارت العملية التواصلية بخطى ثابتة وحققت التواصل، دون أي التباس أو عدول عن القصد، وإنّ خرق

إحدى القواعد الأربع، ينقل الخطاب من معناه الصريح إلى معناه الضمني والمجازي، وهو الاستلزام.

إن الشركاء في العملية التخاطبية يتقاسمون في العادة هدفا مشتركا، إذا انعدم، لن يكون هناك تواصل على الأرجح[21].

إنّ احترام هذه القواعد هو السبيل الكفيل بجعلنا نبلغ مقاصدنا، وإنّ الحياد عنها أو عن إحداها يفضي إلى اختلال العملية الحوارية، وفي هذه الحالة على المتكلم أن ينقل مستوى خطابه من معناه الظاهر إلى معناه الخفي الذي يقتضيه المقام[22].

ومن خلال ما سبق، قسّم «غرايس» الحمولة الدلالية للعبارة إلى: معان صريحة ومعان ضمنية:

وسنحاول أن نستجلي مبادئ المباحثة التي استخدمها التوحيدي، في بعض من لياليه، منها الليلة الثامنة، التي جمعت المناظرة بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتّى بن يونس المنطقي، في مجلس الوزير أبي الفتح بن فرات، سنة ست وعشرين وثلاثمائة للهجرة، في مجلس ضمّ عددا كبيرا من أعلام ذلك العصر، ومنهم الكندي وقدامة بن جعفر، وأبو فراس ويحي العلوي والمزرباني وغيرهم. وقد نقلها التوحيدي في الإمتاع المؤانسة عن السيرافي وعلي بن عيسى الرمّاني.

والمناظرة طويلة ممتعة، تحوي قضايا عديدة ومختلفة[23]، وسنحاول أن نستشهد بما نراه مفيدا لهذا الجانب من البحث.

واجه السيرافي متّى بن يونس قائلا: « حدّثني عن المنطق ما تعني به؟»[24].

قال متّى: « أعني به أنّه آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه، وفاسد المعنى من صالحه، كالميزان، فإني أعرف به الرّجحان من النقصان والشائل من الجانح»[25].

قبل أن نبدأ التحليل علينا أولا أن نتفق على أمر، وهو أنّ الانزياح ينضوي تحت المعاني المضمرة غير الصريحة التي تستدعي استلزاما حواريا، وتلّح على المخاطب حلّ شفرة الخطاب من خلال الاستعانة بمجموعة من القرائن الدالة، التي تسهّل عليه عملية الفهم والقراءة الجيدة للخطاب لضمان التواصل الصحيح.

إذن جواب متّى بن يونس يحتوي استلزاما حواريا، فقد حاول أن يجيب عن سؤال السيرافي بمنطقية وعقلانية حتى شبّه المنطق بالميزان، فالقارئ هنا سيقوم بجهد فكري ليحدد العلاقة بين المنطق والميزان، وهذا خرق لمبدأ الطريقة التي تنصبّ أساسا على التزام الوضوح في الكلام وتجنب الالتباس والغموض، إضافة أنّه خرج عن حيّز المعنى الصريح إلى الضمني، فالقارئ عليه أن يستعين بقرينة المشبّه حتى يفهم ما يرمي إليه متّى، وهو أنّه شبّه المنطق بالميزان، وذلك لما يتّصف به هذا الأخير من العدل ورجحان الكفّة وعدم الخطأ، فهو يجعل المنطق ميزانا يعرف به صحيح الكلام من خاطئه، والمنطق علم عرفه العرب من طريق ما ترجموه من آثار الفكر الفلسفي اليوناني، وقد كان هذا العلم أداة منهجية في يد النزوعات العقلانية التي أخذت على عاتقها تجديد الفكر الديني، ومدّ جسور التوافق بين النقل والعقل[26]، وقد خطّأ ذلك السيرافي، إذ يرى أنّ صحيح الكلام من سقيمه، يُعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذ كان الكلام بالعربية، وفاسد المعنى من صالحه يعرف بالعقل إذا كان البحث بالعقل.

كما أنّ واضع المنطق يوناني فالتزم باللّغة اليونانية، وعليه فلا يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذوه حكما لهم، وعليهم ما شهد لهم به قبلوه، وما أنكره رفضوه(27).

ويرى السيرافي أن المنطق وضعه رجل من اليونان، على لغة أهلها واصطلاحهم عليها، فكيف يلزم الترك، والهند، والفرس، والعرب، أن ينظروا فيه ويتخذوه قاضيا وحكما لهم وعليهم، فما يصلح لأمّة ليس بالضرورة أن يصلح لأمّة أخرى، فاليونان معروفة بالحركة الفلسفية الواسعة، وبالتالي فالمنطق عنصر رئيسي في حياة أهلها. العلوم، وأن لا يكتفي بتخطيئه، بل يعرض البديل وهو النحو على أنّه أشرف العلوم.

إنّ السيرافي قد خرق مبدأ الكم والطريقة، حيث استفاض في الإجابة، وراح يتحدث عن النظم والوزن في المبدأ، وكان الأجدى أن ينقض ما جاء به متّى، في أنّ المنطق أفضل العلوم، وأن لا يكتفي بتخطيئه، بل يعرض البديل وهو النحو على أنّه أشرف العلوم.

يرى السيرافي أنّ ما يصلح للغة اليونان لا يمكن أن ينسحب على باقي اللغات، وهذا رأي صائب إلى أبعد الحدود، فلكلّ لغة خصائص تميزها عن سائر اللغات، بحسب ثقافة أهلها والفنون المتداولة عندهم، وهذا أمر مفصول فيه. بحيث أقيمت العديد من الدراسات اللغوية الحديثة للبحث عن أصول اللغات بل تعدّوا إلى محاولة وضع قانون عام يشمل كل اللغات، وهذا ما لم ينجح، حيث اكتشفوا أخيرا أنّه لا يمكن تحديد الأصل الأول للغة إذ توقفوا عند حدود اللغة السنسكريتية (الهندية القديمة)، وتوصّلُوا إلى أنّ لكلّ لغة سمات تميزها عن الأخرى سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، كخصائص الحروف والأسماء والأفعال، أو النبر والتنغيم المخصوصة بالإنسان. وإن قال معترض: إنّ الأمر مغاير، فالمنطق يخضع للعقل

والعقل لا يخطئ، وهو صفة إنسانية غير مخصوصة في أمة معينة وفي لغة بعينها؛ «[...] لأنّ المنطق بَحْث عن الأغراض المعقولة والمعاني المدركة، وتصفّح للخواطر الساذجة والسوانح الهاجسة، والناس في المعقولات سواءٌ ألا ترى أنّ أربعة وأربعة ثمانية سواء عند جميع الأمم، وكذلك ما أشبهه »[28].

هنا خرق لمبدأ الكيف، فمتّى اقتصر في جوابه على المحسوسات والمعقولات ومبادئ الرياضيات، ولكن اللّغة لا تختص فقط بهذا الجانب، فهو يبتعد عن تعريفه الأول للمنطق، من حيث هو ميزان يعرف به فاسد الكلام من صالحه.

والكلام لا ينحصر في الرياضيات فقط، بل يتجاوزها إلى الشعر والنثر، والخطابات العادية، وهذا ما سنستشفّه من ردّ السيرافي: « لو كانت المطلوبات بالعقل والمذكورات باللفظ ترجع مع شعبها المختلفة وطرائقها المتباينة إلى هذه المرتبة البيّنة في أربعة وأربعة وأنهما ثمانية، زال الاختلاف وحضر الاتفاق، ولكن ليس الأمر هكذا، ولقد موّهت بهذا المثال، ولكم عادة بمقل هذا التمويه»[29].

حتّى وإن كان الأمر كذلك، فإنّ الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها باللّغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف. وبذلك يوجب السيرافي ارتباط المنطق باللغة، ويقرّ بذلك متّى.

ويسأل السيرافي متّى: « أنت إذا لست تدعونا إلى علم المنطق، إنّما تدعو إلى تعلّم اللغة اليونانية وأنت لا تعرف لغة يونان، فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تفي بها؟ وقد عفت منذ زمان طويل، وباد أهلها، وانقرض القوم الذين كانوا يتفاوضون بها ويتفاهمون أغراضهم بتصاريفها، على أنّك تنقل من السريانية، فما تقول في معان متحولة بالنقل من لغة يونان إلى لغة أخرى سريانية، ثم من هذه إلى أخرى عربية؟»[30].

إنّ السيرافي يسأل متّى أسئلة منطقية، تتمثل في أنّه كيف يدعونا إلى معرفة المنطق وهو علم اليونانيين الذين انقرضوا ولغتهم منذ زمن طويل، بل يدعونا إلى معرفة لغة اليونان وهو لا علم له بها، وكيف ينسحب المنطق على معان متحولة بالنقل من لغة يونان إلى لغة أخرى سريانية إلى اللغة العربية، إن خطاب السيرافي لم ينقض مبدأ التعاون ولم يستدع خطابا استلزاميا، فكانت أسئلته واضحة مباشرة.

فأجابه متّى قائلا: « يونان وإن باءت مع لغتها، فإن الترجمة حفظت الأغراض وأدّت المعاني، وأخلصت الحقائق»[31].

إنّ إجابة متّى تستلزم خرق مبدأ الكم، فهو لم يجب عن كافة الأسئلة الموّجهة إليه، بل اكتفى بجواب واحد وهو أنّ الترجمة حفظت الأغراض وأدّت المعاني، ولم يجب عن الشق الثاني من السؤال؛ الذي يتمحور في كيفية انسحاب المنطق على باقي اللغات المحولة المعاني بالنقل، لعلّه لم يجد الإجابة المقنعة وهو المنطقي المؤمن بأهمية المنطق عن باقي الفنون.

وفي موضع آخر يسأل السيرافي متّى عن حرف واحد من حروف اللغة وهو حرف (الواو) وكيفية استخراج أحكامه ومعانيه ومواقعه بمنطق أرسطو؟

فبهت متّى وقال: « هذا نحو، والنحو لم أنظر فيه، لأنّه لا حاجة بالمنطقي إليه، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق، لأنّ المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإنّ مَرَّ المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عَثَر النحوي بالمعنى فبالعرض والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضع من المعنى»[32].

هنا خرق لمبدأ الكيف، فمتّى يرى أنّ المنطقي لا حاجة له بمعرفة النحو، في حين النحوي تشتد حاجتة بالمنطق، فالمنطق يختص بالمعنى، والنحو يختص باللفظ. لقد أطلق حكما عاماً دون أن يستدلّ عليه ويبرهن على كلامه، ودون أن يعرض أمثلة توضيحية لذلك.

إنّ السيرافي يرفض أن يتّسم المنطق بالمعنى والنحو باللفظ، والنحو منطق ولكنّه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو، ولكنّه مفهوم باللغة، وإنّما الخلاف بين اللفظ والمعنى أنّ اللفظ طبيعي والمعنى عقلي.

فالسيرافي رمى من سؤاله التعجيز المعرفي؛ حيث أراد أن يثبت نتيجة مفادها جهل متّى بعلم النحو وقواعده، فكيف يناظر في علم يجهل أبسط تفاصيله؟.

قال متّى: «يكفيني من لغتكم هذه الاسم و الفعل والحرف، فإنّي أتبلّغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذّبتها لي يونان»(33).

إنّ إجابة المنطقي لهي خرق لمبدأ الكيف، فمتّى يقول كلاما ليس له دليل عليه، فهو جاهل بعلم النحو، ويرى أنّ تمييزه بين الاسم والفعل والحرف، يكفيه لمعرفة العلوم والأغراض، التي أسست لها اليونان، فهو أجاب إجابة على غير دراية كافية بالنحو.

لقد خطّأه النحوي وعاب عليه إجابته المقتضبة غير الصائبة، لأنّ النحو لا يقوم على البناء فقط بل الإعراب أهّم ما فيه، فإنّ الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات. و« أنّ لغة من اللغات لا تطابق لغةً أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاتها، في أسماءها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها، واستعارتها وتحقيقها، وتشديدها وتخفيفها، وسعتها، وضيقها ونظمها ونثرها وسجعها، ووزنها وميلها، وغير ذلك مما يطول ذكره»(34).

هنا خرق لمبدأ الكم، لقد أطال السيرافي في إجابته على متّى، بل زاد جملاً ليست الأساس في نقده كقوله: « ليس هذا مكان التدريس هو مجلس إزالة التلبيس، مع من عادته التمويه والتشبيه »(35).

لقد أسهب السيرافي في نقد متّى ومنطقه الذي فضّله، بل أعطى فضل السبق والشرف للنّحو، حيث غلبته الحماسة في الدفاع عن العلوم العربية، حتّى خرج

أحيانا عن آداب المناظرة، فقد اغتاظ من فكرة أهميّة المنطق على النحو، والذي زاد من احتدام المناظرة احتقار متّى للنحو الذي هو أجلّ العلوم العربية، دون حجّة دامغة، أو أي تبرير معقول، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤلات الآتية: هل معرفة متّى بالمنطق اليوناني كفيل بأن يجعله أهّم العلوم على الإطلاق؟، ولِمَ يقارنه بالنحو وليس بعلم آخر؟، وهل هو على دراية كاملة بالنحو، حتّى رأى فيه هذا النقص والقصور؟.

لقد رفض السيرافي (النحوي) ثنائية اللّفظ والمعنى، وثنائية (النّحو والمنطق) لأنّ كل منهما يحتاج للآخر، فإدّعاء متّى (المنطقي) بأنّ النحوي ينظر في اللفظ دون المعنى، والمنطقي ينظر في المعنى لا في اللفظ، إدّعاء باطل، وربما يصحّ ذلك لو أنّ المنطقي كان يسكت ويجيد فكره في المعاني، ويرتّب ما يريد بالوهم السانح، والخاطر العارض، فلا بدّ له من اللفظ الذي يشتمل على مراده، ويكون موافقا لقصده.

قال ابن الفرات لأبي سعيد: « تمّم لنا كلامك في شرح المسألة حتى تكون الفائدة ظاهرة لأهل المجلس، والتبكيت عاملا في نفس أبي بشر»[36].

فأجابه السيرافي قائلا: « ما أكره من إيضاح الجواب عن هذه المسألة إلاّ ملَلَ الوزير، فإن الكلام إذا طال مُلَّ »[37].

هنا تمّ خرق مبدأ الكم، فالسيرافي لم يخبر الوزير ولا المجلس تمام المسألة، بل تهرّب من الإجابة خوفا من ملل الوزير في إطالته للشرح، وكان بإمكان السيرافي الإجابة المباشرة على طاب الوزير، دون تقديم الأعذار واختلاق المبررات، ولا أظنه تهربّ من الإجابة وإنّما قصد لفت الانتباه لأهمية وجدّية المسألة، ومعرفة مدى تجاوب المجلس ورغبتهم في تتبّع طرحه وفكرته.

ولقد خرق مبدأ الكمّ في موضع آخر، حينما أجاب المنطقي عن سؤال النحوي في قوله:

«ما تقول في رجل يقول: لهذا عليّ درهم غير قيراط، ولهذا الآخر عليّ درهم غير قيراط»[38]. والخرق تمّ في إجابة متّى : « مالي علم بهذا النمط»[39].

لقد أجاب إجابة مقتضبة غير مفيدة للمخاطَب، تنّم عن جهل تامٍ بمسائل النحو وقواعده، فالمخاطِب لم يفد المخاطَب بقدر كاف من الإجابة، وبالتالي كان يستلزم قصر الخطاب على أداء فائدته الأساسية وهو التواصل والإفادة.

لم يكتف السيرافي في مناظرة متّى، بذكره الدليل وراء الآخر، لتفنيد رأيه، بل اتّخذ استراتيجية لغوية تمكّنه من الحقيقة، والمتمثّلة في استدراج (متّى) إلى الاعتراف بالخطأ أو الاستسلام.

وانتهت المناظرة بانتصار السيرافي (النحو) على متّى (المنطق) أي بانتصار علوم العرب وتعظيمها على علوم اليونان، والحاضرون يتعجبون من جأش أبي سعيد الثابت، ولسانه المتصرف[40].

بطبيعة الحال أن يكون الانتصار والغلبة لعلم النحو على المنطق، لأنّ السيرافي في إيراده للمقدمات والحجج استند إلى قاعدة منطقية في ترتيب الجزئيات ووضع الكليات، إضافة إلى ذلك، أنّ السيرافي كان على علم –ولو النزر القليل– بالمنطق وحدوده العامة، في حين أن متّى كان على جهل تام بالنحو وقواعده، وهذا ما سهّل المسألة على النحوي في إفحام خصمه.

ويذكر لنا في هذا المقام مُحَمَّد حسن عبد الله، أنّ هذه المناظرة التي تذكر دليلا على ظفر السيرافي وتمكنه وقوة عارضته في النحو واللغة، تكشف لنا عن بعد آخر يدل على أزمة آداب الحوار، حتى في هذه المجالس الخاصة التي ينبغي أن تكون نموذجا للالتزام بالموضوعية، وطلب الحقيقة، والحرص على سلامة الذوق، وسمو الإشارة، وإن غياب هذه المعاني ليعطي مؤشرا لنوع من أزمة الفكر، واستدعاء الثقافة، مهما بدت مجلجلة للانحدار، بعوامل التآكل الداخلي[41].

إنّ التزام المتكلم بمبدأ التعاون، واحترامه للأحكام المتفرعة عنه يؤدي إلى نتيجة مفادها أن كل ما يقوله المتكلم يقصده، إلّا أنّ قطبي التناظر (التوحيدي والوزير) في الإمتاع والمؤانسة، تعدّيا المقاصد الصريحة إلى الضمنية، سواء أكان ذلك من قبيل الاختبار والفضول وهذا الذي قصده الوزير، أو من قبيل الخوف والرضوخ والاستسلام وهذا ما حصل مع التوحيدي.

الهوامش:

1. فوزي سعد عيسى، فوزي مُحَمَّد أمين، في الأدب العربي من القرن الرابع حتى القرن السابع، دار المعرفة الجامعية، 2007م، ص60.
2. إبراهيم الكيلاني، أبو حيّان التوحيدي، دار المعارف مصر، ط2،ص97.
3. عبّاس أرحيلة، الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة إلى حدود القرن الثامن الهجري، منشورات كلية الآداب والعل وم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999م، سلسلة رسائل وأطروحات رقم40، ص343.
4. إبراهيم الكيلاني، أبو حيّان التوحيدي، ص97.
5. أبوحيّان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، اعتنى به هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط1، 2005م،29/1.
6. ينظر: الكيلاني، أبو حيّان التوحيدي، ص38.
7. التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، 161/2.
8. الكيلاني، أبو حيّان التوحيدي، ص38.
9. حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، المغرب،2004م، ص126.
10. ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، در الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص198.
11. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م ص103.

12. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2008م، ص45.
13. إدريس مقبول، " الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية"، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ، 2011م، ص28.
14. ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص197.
15. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص33.
16. العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، منشورات الإختلاف، ط1 ،1432هـ، 2011م، ص98.
17. آن ربول، جاك موشلار، التداولية اليوم، تر: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص33.
18. حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص126.
19. نفسه، ص127.
20. نفسه، ص126.
21. فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007، ص 84.
22. العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص100.
23. بنعيسى أزاييط، «البعد التداولي في الحجاج اللساني، استثمار التداولية المدمجة، مناظرة متّى بن يونس وأبي سعيد السيرافي نموذجا»، ضمن كتاب الحجاج، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010، 306/4 .
24. التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 90/1.
25. نفسه.
26. مُحَمَّد حسن عبد الله، «المنهج وأدب الحوار في مناظرة السيرافي النحوي ومتى بن يونس المنطقي»، مجلة البيان، رابطة الأدباء، الكويت، العدد 368، مارس 2001، ص 37.
27. التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 90/1.
28. نفسه.

29. نفسه.
30. نفسه.
31. نفسه.
32. نفسه، 93/1.
33. نفسه.
34. نفسه، 94/1.
35. نفسه 96/1.
36. نفسه.
37. نفسه.
38. نفسه 97/1.
39. نفسه.
40. خالد حربي، بنية الجماعات العلمية العربية الإسلامي، تح: علي عبد المعطي، ماهر عبد القادر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، ط1 ،2004م، ص139.
41. مُحَمَّد حسن عبد الله، المنهج وأدب الحوار،مجلة البيان، رابطة الأدباء، الكويت، العدد 368، مارس2001م، ص 48.